15 November 2006
Arabic

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا القرار رقم ٦٧٢٦ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠٦، الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير
العادية المعقودة بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة (انظر المرفق).
وعملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، سأغدو ممتنا لو اتخذتم الترتيبات لتعميم
هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى الحمصاني
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني وسبل التعامل معها

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم

١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

– بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة، والتقارير الخاص بالجزرة الإسرائيلية في بيت حانون،
- وعلى البيان الصادر عن الدورة غير العادية بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،
- وعلى مشروع قرار مجلس الأمن عن الوضع في غزة، والذي أوقف بالفيتو الأمريكي يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

– وبعد استماعه إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد دولة فلسطين،

– وفي ضوء العرض الذي قدمه الأمين العام ومداحلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

– وتحقيقاً للإجماع العربي على مركزية القضية الفلسطينية والحل السلمي العادل للصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة لاستقرار المنطقة وتحقيق أمنها،

– وإذ يوجه تحية إكبار للشعب الفلسطيني الصامد في وجه العدوان الإسرائيلي والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، والحاجة إلى التوصل لحل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية،

يقدر

- ١ – إدانة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية والجرائم الإسرائيلية، وآخرها في بيت حانون والتي تستهدف المدنيين العزل خاصة الأطفال والنساء التي تعتبر جرائم حرب طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني؛

- ٢ - التعبير عن الاستياء البالغ لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار العربي في مجلس الأمن. بما يشكل موقفا غير ودي إزاء الدول والشعوب العربية، ومنعاً لمجلس الأمن من أداء دوره وتحمل مسؤولياته ورسالة تشجيع لإسرائيل لمواصلة عدوانها، كما أنه لا يساعد على إحلال السلام في المنطقة، ويمس بمصداقية الولايات المتحدة على لعب دور بناء في إقامة السلام في المنطقة؛
- ٣ - كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني فوراً، والطلب من المجتمع الدولي رفع كافة إجراءات الحصار المفروضة على الشعب الفلسطيني؛
- ٤ - مطالبة الأطراف الفلسطينية كافة بالإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الخطيرة الماثلة أمام الشعب الفلسطيني؛
- ٥ - المطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين فوراً، وبالأخص النساء والشيوخ والأطفال؛
- ٦ - المطالبة بالإفراج الفوري عن أعضاء الحكومة والمسؤولين الفلسطينيين وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي؛
- ٧ - المطالبة بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ووقف أعمال العنف ضد المدنيين؛
- ٨ - التعبير عن الاستياء البالغ من تعطيل دور مجلس الأمن في التعامل مع مجريات النزاع العربي الإسرائيلي، وكذلك صمت اللجنة الرباعية وعدم اضطلاعها بمسؤولياتها تجاه إحياء عملية السلام؛
- ٩ - في ضوء إعاقه مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته:
- (أ) طرح الموضوع أمام جلسة طارئة للجمعية العامة في إطار "الاتحاد من أجل السلام"؛
- (ب) المطالبة بإجراء تحقيق دولي بشأن مجزرة بيت حانون والانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإرسال قوات دولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني؛
- (ج) الدعوة لعقد دورة طارئة لمجلس حقوق الإنسان لبحث الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين؛

١٠ - الدعوة لعقد مؤتمر سلام تحضره الأطراف العربية وإسرائيل والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتوصل لحل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام؛

١١ - تشكيل وفد وزاري عربي من الرئاسة الحالية لمجلس الجامعة والعضو العربي في مجلس الأمن والأمين العام لإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الدولية الفاعلة وخاصة مع أعضاء اللجنة الرباعية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ هذا القرار ومواصلة المساعي من أجل إحياء عملية السلام وتحميل كل طرف مسؤولياته.

١٢ - مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته واستئناف تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، ومطالبة إسرائيل بالإفراج الفوري عن المستحقات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛

١٣ - دعوة الدول والمنظمات العربية وشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العربية إلى إطلاق حملة فورية لإعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي الأخير على بلدة بيت حانون وغيرها من المدن الفلسطينية؛

١٤ - تأكيد التزام الدول العربية بمواصلة توفير الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة وآخرها قرار قمة الخرطوم (٢٠٠٦)؛

١٥ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد لمتابعة التطورات والمستجدات حول هذا الموضوع.

(ق: رقم ٦٧٢٦ - د.غ.ع - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)